

١٠ تحديات تعترض انتخابات ٢٠١٣.

النظام الانتخابي المعروفة نتائجه سلفاً يلغى الاستحقاق الانتخابي

والحاجة تالياً إلى نظام لا يمكن التكهن بنتائجه مسبقاً لضمان مشاركة كل الأطراف



بـقلم البروفسور طوني عطالله

تواجه انتخابات ٢٠١٣ تحدياً يتصل أولاً بخلفية العمل السياسي في ظل غياب الحرص والجدية والحس بالمسؤولية في العمل لاقرار القانون العتيد واجراء الانتخابات في موعدها. بل ان سلوكيات التقصير أو العجز أو التجاهل أو "العناد السياسي" هي السائدة، الأمر الذي قد يؤدي تالياً إلى الإبقاء على قانون ١٩٦٠ المرفوض من معظم اللبنانيين. هل ثمة ادراك لدى الطبقة السياسية أن قانون الانتخابات النيابية يأتي من حيث الأهمية مباشرة بعد الدستور؟

٣- تحدي قيام معالجة علمية لقانون الانتخاب: الجهات المخولة دراسة مشروع قانون الانتخابات والبت به منقسمة. وكل فريق ينطلق من النتائج التي يمكن لأي قانون أن يحققها له ليبنى ويفصل على أساسها قانوناً على قياسه. ما من أحد يسعى إلى معالجة علمية لقانون الانتخاب تسمح بتحقيق صحة التمثيل وعدالته. المشكلة المختلف عليها هي حجم الدوائر الانتخابية فضلاً عن أي نظام انتخابي يمكن اعتماده (هل يكون أكثرياً، نسبياً، مختلطاً؟). وأشكال الاقتراع (انتخاب أبناء العائلات الروحية لمرشحين من طوائفهم حصراً، أو ناخبون مختلطون ينتخبون مرشحين من مختلف الطوائف). مشروع كل طرف هو مغاير للطرف الآخر بمعنى أن كل واحد من الأطراف المتنازعة يسعى إلى تفصيل قانون انتخابي يناسب حجمه ويحسم النتائج سلفاً لمصلحته. وهذا ما يعرف في علم السياسة بالـ Gerymandering وهو إحدى تقنيات التزوير الانتخابي. في الواقع اللبناني اليوم، لا يتوقع بروز اجماع حول أي قانون تكون نتائجه معروفة سلفاً. فالطرف المتوقع خروجه خاسراً لن يقبل اجراء الانتخابات ولن يسجل على نفسه هزيمة انتخابية ساحقة. للأطراف أن تقبل بقانون غير معروفة نتائجه مسبقاً. ولا يوجد سوى قانونين اثنين لا يسمحان بمعرفة مسبقة للانتخابات هما: مشروع القانون الأرثوذكسي، ومشروع قانون لجنة فؤاد بطرس الذي يدمج بين نظامين للاقتراع: أكثرى ونسبي في آن وفقاً للنسب المعتمدة فيه أي ٧٧ مقعداً على أساس النظام الأكثرى ٥١٩ على أساس النظام النسبي.

ما هو واجب المجتمع المدني في هذه المرحلة التحضيرية للانتخابات؟

واجب المجتمع المدني القيام بحملة توعية يومية مع الناس وبمشاركة المؤسسات الأهلية على الأقل لإحراج الحكومة والنواب، وإجبارهم على الإفراج عن قانون انتخاب جديد. مع العلم أنه بالنسبة لتوقيت صدور القانون الانتخابي، فقياساً على المعايير الدولية تكون الفترة الفاصلة ما بين صدور القانون وموعد الانتخابات على الأقل سنة حتى تترك مجالاً للمرشحين كي يستعدوا للقيام بحملاتهم الانتخابية وللناخبين كي يفهموا القانون ويختاروا المرشح المناسب. فإذا كانت الفترة الفاصلة قصيرة، كما لو أن اقرار القانون تم اليوم، وهو أمر ما زال بعيد المنال، فمعنى ذلك اضعاف حظوظ المرشحين الجدد والإبقاء على القديم من المرشحين أو النواب. عادة يواكب المجتمع المدني كل النقاشات التي تدور حول القانون وتجرى حركة تشاور، وضغط شعبي وطروحات فكرية ويلورة له كي يتحضر الرأي العام لاقارره بحيث تعرض الافكار المطروحة على الناس وعن طريق النقاش والحوار تظهر حسنات كل نظام وتظهر مساوئه حتى يتم التوصل الى قانون يؤمن صحة التمثيل وعدالته. وبما أن القانون هو تشريع يوجد من أجل الناس يجب أن يكون للناس كلمة فيه وأن يشارك المجتمع المدني بوضعه وأن تستشير اللجان النيابية الجمعيات والإختصاصيين... الخ. وهذا ما لم يحصل لغاية اليوم.



ما العنوان الذي يمكن إطلاقه للمرحلة التي تفصلنا عن موعد انتخابات ٢٠١٣؟

يمكن صياغة عنوان للمرحلة التي تفصلنا عن موعد الانتخابات عنوانها التحديات التي تواجه الاستحقاق الانتخابي ٢٠١٣. ماذا يعني هذا العنوان؟

ثمة تحديات عدة ومتنوعة منها سياسي وقانوني وتقني وإداري تعترض الانتخابات يمكن إيجازها بـ ١٠ تحديات هي التالية:

١. تحدي إجراء الانتخابات: ما من شك أن إجراء الانتخابات بحد ذاتها عام ٢٠١٣ يشكل تحدياً كبيراً في المرحلة الراهنة التي يمر فيها الوضع السياسي في لبنان والأزمة التي بدأت تتعكس بشكل خطير على أداء المجلس النيابي والسلطة التنفيذية، وفي ظل التشكيك الشعبي في إمكانية إجراء الانتخابات، وبالرغم من بعض التأكيدات الرسمية حول إجرائها في موعدها.

٢. تحدي بالنسبة إلى رصانة الجهود: باستثناء التصريحات المتعارضة المنطلقة من هذه الجهة أو من تلك، لا نجد أن معظم من أناط بهم الدستور صلاحية سن قانون الانتخاب، حريصون على القيام بتحركات هادفة ترمي إلى اقرار قانون انتخاب جديد. من هنا



ما هي وظيفة الانتخابات والنواب الذين يدخلون المجلس النيابي؟

نعرف ما هي وظيفة الانتخابات والنواب الذين يدخلون المجلس النيابي يتعين أن نتعرف قليلاً على وظيفة الانتخابات في نظام توافقي على غرار النظام اللبناني. إن وظيفة نظام التمثيل اللبناني ناجمة من أسس ومركزات النظام التوافقي نفسه وتتضمن تمثيل الأقطاب أو الزعماء الأكثر تمثيلاً، والقادرين انطلاقاً من مواقفهم الاستراتيجية على احتواء النزاعات والعمل من داخل المؤسسة البرلمانية. إن النظام التمثيلي اللبناني يحترم مقتضيات النسبية والتوازن بين الطوائف ومقتضيات الاعتدال في اختيار الشخصيات المنتخبة. إلا أن هذا الاعتدال، في سياق الهيئة الانتخابية الموحدة (مادة ٤ من قانون الانتخاب) أي عندما يصوت ناخبون من مختلف الطوائف لمرشحين من مختلف الطوائف، تكون نتيجة هذا الاعتدال تكتيكية صرف، لأنها تستغل من المرشحين ليجمعوا أصواتاً من مختلف الطوائف تصب في مصلحتهم. وهنا يوجد بالفعل خطر إذكاء النزاعات، وتأييدها، أو تأخير وعرقلة تسويتها عندما يكون ممثلو الطوائف، حتى الأكثر تطرفاً، معزولين عن التمثيل. إن نظاماً توافقياً كالنظام اللبناني هو مؤسس في الواقع على الدور الأساسي الذي تؤديه النخب السياسية. وبسبب هذه المادة الرابعة المذكورة آنفاً، يصف مؤسس النظرية التوافقية في الحكم أرنت ليهارت Arend Lijphart النظام اللبناني بأنه "ليس توافقياً إلى حدٍ كافٍ".

ونحن على اعتاب مرحلة انتخابية قريبة، ما هو النهج، لتحقيق تجربة أفضل للانتخابات النيابية اللبنانية في العام ٢٠١٣.

المجتمع اللبناني مقبل، من حيث المبدأ، بعد نحو خمسة أشهر على انتخابات نيابية هذا إن أقبل ولم تتعطل. ويفترض أن المرحلة الراهنة هي بمثابة مرحلة تحضيرية للانتخابات، مما يستدعي الأكتار من النشاطات الهادفة إلى التعريف بالانتخابات النيابية، وتحديث النظام الانتخابي اللبناني في سبيل تحقيق تجربة أفضل للانتخابات النيابية اللبنانية في العام ٢٠١٣.

يعني ذلك من الناحية العملية الحاجة إلى فتح باب الحوار حول قانون الانتخابات، ولو أنه كان مستحباً فتحه بصورة أبكر. لكن يبدو أن اقرار قانون حديث واجراء الانتخابات يحتاج إلى ممارسة ضغط شعبي جدي في ظل الأوضاع المعروفة من أجل محاولة إصلاح بعض ما يمكن إصلاحه. فالطبقة السياسية، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، لن تسمح بسهولة في الوصول إلى قانون يؤدي إلى التغيير، وهي التي أتى بها القانون الساري المفعول اليوم والمسمى قانون ١٩٦٠، خاصة وأنها متمسكة بمواقفها، متشبثة بعدم إلغاء دورها أو تهيميشه، من أجل إبقاء قبضتها على مفاصل الحياة السياسية في البلد.

